



## أرضية الندوة:

### صناعة التشريع:

### تحديات الواقع ورهانات المستقبل

القانون كظاهرة اجتماعية ليس مجرد قواعد، وإنما تركيبة نظامية تتفاعل فيها آليات إصدار القواعد بمصادرها وآليات تطبيقها وتفسيرها تحقيقا للغاية التي أفضت تاريخيا إلى وجود القاعدة القانونية كظاهرة اجتماعية، وهذه الآليات تكون ما يعرف بصناعة التشريع *la fabrique du droit* أو صياغة التشريع *La Technique Juridique* وتعنى بتهيئة القواعد القانونية وبناءها وفق قواعد مضبوطة تلبية لحاجة تستدعي التنظيم في سلوك الأفراد والجماعات والهيئات العامة على نحو ملزم. كما تعتبر صياغة النص القانوني عملية إخراج فعلي للقاعدة القانونية بما يحقق الهدف من فرضها داخل المجتمع. لذلك فإن البحث في مجال العلوم القانونية، لا يمكن فصله عن الأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية، على اعتبار أن القاعدة القانونية هي وليدة واقع اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي تتأثر وتتفاعل معه إيجابا وسلبا، غير أن هذه المسلمات لم تعد الفاعل والمؤثر الوحيد في صياغة وتحيين وملاءمة النص القانوني، بل إن هناك عوامل أضحت من بين المحركات الرئيسية في بلورة النظم القانونية، ولعل أبرزها المد الإلكتروني المتنامي الناتج عن التطور التكنولوجي الذي فرض نفسه على المجتمعات عموما والمشرعين خصوصا، فضلا عن الباحثين في مجال العلوم القانونية، في حين يمثل المحرك الثاني في عولمة أو كونة (Globalisation) المجتمعات (سياسيا وثقافيا واقتصاديا وقانونيا) التي كان لها تأثير على عولمة القاعدة القانونية عبر عدة آليات سخرت لهذا الغرض.

لهذا، وعلى أساس من الإدراك لمتطلبات العصر، وفي ضوء ما نلمسه في التشريعات المغربية من وجود لمقتضيات في مجال المعاملات المدنية والتجارية الدولية والداخلية، التي قد لا تتوافق وما بثنا نشهده من هيمنة للتكنولوجيا من جهة، ومن عولمة للمعاملات التي لا يمكن الوقوف على معالجتها في ظل قوانين صيغت في زمن الحماية، أو قوانين أسست قواعدها على المكتوب المادي ومعاملات طبيعتها محلية وتجلياتها دولية.

وإدراكا منا لغياب الانسجام على مستوى الصياغة القانونية، خصوصا على مستوى المفاهيم والمصطلحات المستعملة، والتي قد تصل إلى مستوى التناقض أحيانا، والناتجة عن غياب توحيد المصطلحات والمفاهيم المستعملة أو التنسيق على مستوى الجهات المخولة لها مراقبة وحدة التشريع، لهذه الحقائق، فإن الباحث في مجال يعرف حركية مضطربة تتداخل فيها عوامل تكنولوجية واقتصادية وسياسية، وبهدف تجنب الفراغ التشريعي وتحقيق الأمن القانوني، لا يمكنه إلا أن يتوقف أولا، لتشخيص واقع الحال، ثم لتحديد الآليات بهدف تفادي عدم الانسجام والتنسيق على مستوى صياغة النصوص القانونية من منطلق أن مضمون القاعدة القانونية هو الغاية، والصياغة القانونية هي الوسيلة لبلوغ إدراك هذه الغاية، والشكل يتحقق بالصياغة القانونية المتقنة، فكلما كانت هذه الأخيرة في غاية الدقة والإتقان، كلما تحققت الغاية من التشريع.

وعليه، فموضوع صياغة وصناعة النصوص القانونية من القضايا الأساسية التي تحظى بالاهتمام من قبل مختلف الفاعلين القانونيين والسياسيين والباحثين والأكاديميين على السواء، فالنص القانوني يشكل أحد المداخل الأساسية لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل، علما بأن التنمية هي ذات أبعاد عديدة ومتنوعة، اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وعلمية... إن البحث في مجال المعاملات المدنية والتجارية... وعلاقته بالقاعدة القانونية صناعة وصياغة وتحيينا وملاءمة يفرض نفسه بقوة وبشكل دائم على ساحة النقاش القانوني والأكاديمي والتشريعي، ولعل من بين أهم الإشكالات التي نسعى إلى مقاربتها كمواكبة القاعدة القانونية للتطور التكنولوجي لتجنب الفراغ التشريعي، مدى قدرة المشرع المغربي على المواكبة وتوظيف الآليات الدستورية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ثم دور وتأثير الباحث والممارس في مجال العلوم القانونية على تحيين وتطوير القاعدة القانونية بهدف السعي إلى بلورة قاعدة قانونية قادرة على المواكبة والتأطير في مجال المعاملات المدنية والتجارية. ولهذا، فإن اختيار اللجنة التنظيمية للندوة التي سينظمها مختبر الأبحاث القانونية والسياسية والاقتصادية بالكلية متعددة التخصصات بتازة بعنوان - صناعة التشريع تحديات الواقع ورهانات المستقبل - كان بهدف تحليل جملة من المحاور ذات الصلة والتي تم توزيعها على الشكل التالي :

### ➤ المحور الأول: واقع صناعة وصياغة التشريع بالمغرب

- تقنيات صياغة وصناعة النص القانوني على مستوى الشكل والمضمون
- تدوين النصوص القانونية وعلاقتها بالمعاملات المدنية والتجارية، قانون الشغل، مجال الأسرة، القانون الجنائي....

### ➤ المحور الثاني: آليات التشريع بين الصناعة والصياغة

- دراسة أثر النصوص التشريعية على الواقع القانوني والاقتصادي والمالي والاجتماعي والإداري والبيئي
- L'impact des textes législatifs - juridiques- économiques –financiers- sociaux –administratif – environnementaux
- آليات تحيين وملاءمة النصوص القانونية مع التشريعات الداخلية والدولية : المصادقة على الاتفاقيات، التوأمة...
- الجهات المعنية بصياغة وصناعة التشريع: - البرلمان، الحكومة، الأمانة العامة للحكومة، المجتمع المدني...
- القضاء الدستوري وصياغة التشريع
- دور الاتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف في تحيين النص القانوني -التقارب القانوني-
- أهمية توحيد القوانين عبر إبرام معاهدات دولية أو ثنائية

### ➤ المحور الثالث: صناعة التشريع والتطور العلمي والتكنولوجي

- تجنب الفراغ التشريعي وعلاقته بالتطور العلمي
- مواكبة القاعدة القانونية للتطور العلمي
- دور الصياغة في تحقيق الأمن القانوني
- دور القضاء في تفسير النص القانوني

تنظم الندوة من طرف مختبر الأبحاث القانونية والسياسية والاقتصادية بالكلية متعددة التخصصات بتازة، بشراكة مع كلية الشريعة فاس، والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني يومي 11 و 12 ماي 2017 للوقوف على

مختلف المحاور المسطرة من طرف اللجنة العلمية، بحضور نخبة من الأساتذة الباحثين والممارسين في مجال العلوم القانونية .

### ➤ اللجنة العلمية :

ذ: حسن الزاهر أستاذ التعليم العالي، محمد الكشور أستاذ التعليم العالي، ذ:محمد بوزلافة أستاذ التعليم العالي، ذ: ناصر المتيوي المشكوري أستاذ التعليم العالي، ذ: عبد الحميد أخريف أستاذ التعليم العالي، ذ: محمد المهدي أستاذ التعليم العالي ، ذ: عبد القادر لشقر أستاذ التعليم العالي مؤهل، ذ عبد المجيد بوكير أستاذ التعليم العالي مؤهل، محمد الأمين أستاذ التعليم العالي مؤهل، ذ: يوسف التبر أستاذ التعليم العالي مؤهل.

### ➤ اللجنة التنظيمية :

ذ: حسن بوكا، ذ : جواد بوعرفة , ذ: خليل حماني ، ذ: حكيم الجداوي ، ذة : فتيحة التوزاني ،ذ: عبد المجيد الكتاني، ذ محمد الامين ، ذ محمد المهدي ، ذ عبد القادر بوعصيبة، ذ عبد المجيد بوكير ، ذة : صليحة بوعكاكة، ذ عبد القادر لشقر ، ذ: محمد بنهلال، ذ: جلال نور الدين ، ذ: انس المشيشي، ذ: رضوان بنصابر، ذ: ابراهيم قادم، ذ: يوسف التبر.

### تواريخ مهمة:

➤ 2 ابريل آخر اجل لتسلم ملخص المداخلات

➤ 10 ابريل رد اللجنة العلمية

➤ 11 و 12 ماي تاريخ انعقاد الندوة برحاب الكلية متعددة التخصصات تازة

### للاتصال:

منسق الندوة، ذ: يوسف التبر

[youssef.tber@usmba.ac.ma](mailto:youssef.tber@usmba.ac.ma)